نشرة صندوق النقد الدولي

لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات دعت البلدان الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لإعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار (الصورة: صندوق النقد الدولي)

لجنة الصندوق المعنية برسم السياسات

صندوق النقد الدولي: تنفيذ السياسات المتفق عليها لاستعادة الثقة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٣ أكتوبر ٢٠١٢

- أعضاء الصندوق يدعون إلى اتخاذ خطوات كبيرة على مستوى السياسات لاستعادة الثقة
- التركيز على توفير فرص العمل وتحقيق النمو واستمرارية تحمل الدين وإصلاح النظم المالية
- دعوة البلدان الأعضاء لاتخاذ الخطوة النهائية نحو إصلاح نظام الحوكمة

على خلفية تباطؤ النمو العالمي وتجدد مشاعر فقدان الثقة، حث الصندوق صناع السياسات على تنفيذ السياسات المتفق عليها في الشهور الأخيرة في إطار الجهود المبذولة لإنعاش النمو وحفز التوظيف.

دعت لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بتسيير السياسات أعضاءها، أثناء الاجتماعات السنوية في طوكيو، إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لكسر حلقات الآثار المرتدة السلبية وإعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار.

وفي المؤتمر الصحفي الختامي للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنعقد في ١٣ أكتوبر، قال معالي ثارمان شانموغاراتنام، وزير مالية سنغافورة، "إن أعضاء اللجنة اتفقوا جميعا على أننا في وضع أفضل اليوم مما كنا عليه منذ ستة أشهر. نحن في وضع أفضل من حيث مسار السياسات الذي يسمح ببدء تعافي النمو وضبط أوضاع المالية العامة".

وقال سيادته إن أعضاء اللجنة بلغوا درجة كبيرة من الوضوح في تناول القضايا المهمة المطروحة، بما في ذلك معالجة التحديات على المدى المتوسط والأطول والمتمثلة في تحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتحديد السياسات الضرورية على المدى القصير لدعم النمو. وقال إن صندوق النقد الدولي أقدر على معالجة تحديات الاقتصاد الذي تحكمه العولمة بفضل ما لديه من أدوات رقابية معدلة.

التزام بالتنفيذ

تحدثت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، عن الالتزام التام بتنفيذ السياسات التي احتلت الصدارة في مداولات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وركزت على استعداد الأعضاء لتنفيذ خطط التقشف المالي الموثوقة على المدى المتوسط.

وقالت "إن هناك التزاما تاما بتنفيذ السياسات – فقد تمت الموافقة على جدول أعمال السياسات العالمي الذي يحدد ما اتفقت البلدان الأعضاء على عمله".

ولا تزال منطقة اليورو هي محور الأزمة، حيث يتوقع انخفاض إجمالي الناتج المحلي هذا العام. لكن أجواء عدم اليقين المحيطة بمدى قدرة الولايات المتحدة على حل المشكلة المعروفة باسم "المنحدر المالي" تتسبب أيضا في إضعاف الثقة.

وقال السيد ثارمان "إن مشكلة "المنحدر المالي" في الولايات المتحدة وعدم اليقين بشأن كيفية حلها تؤثر على العالم بأسره. فليس الأمر مجرد إجراءات نتيجة انتقال التداعيات، وإنما هو عدم اتخاذ الإجراءات الذي قد يؤدي إلى انتقال التداعيات. وبينما لا يزال عدم اليقين يحيط بقدرة أوروبا على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب في ظل مسار السياسات القوي الذي تنتهجه، فإننا اليوم أكثر تفاؤلا مما كنا عليه منذ ثلاثة شهور".

وشدد السيد ثارمان على ضرورة التركيز على الصورة الكبيرة على المدى المتوسط والمدى الطويل. وقال "إننا بحاجة إلى التركيز على مهمة تحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة القدرة التنافسية والنمو."

جدار وقائي أقوى

شهدت الاجتماعات السنوية في طوكيو أيضا تأكيدا على التعهدات السابقة بزيادة موارد الصندوق بمقدار ٤٥٦ مليار دولار، وصل بقدرته الكلية على الإقراض إلى أكثر من تريليون دولار. وقالت السيدة لاغارد "إن شبكة الأمان العالمية ليست وهما، إنها حقيقية. وهي حقيقية لدرجة أنها اتسعت. فقد أصبح متاحا لنا الآن ٤٦١ مليار دولار، وتم التوقيع على نصف هذا المبلغ تقريبا في شكل اتفاقيات ثنائية".

وقد أقرت البلدان الأعضاء أيضا استخدام العائد الاستثنائي المتحقق من مبيعات الذهب لزيادة الموارد المتاحة في "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" لتقديم القروض الميسرة. وقالت السيدة لاغارد: "وبالنسبة للقروض الميسرة، لدينا صندوق استئماني هو "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" وكان بحاجة إلى تجديد موارده. وقد تمكنا من تأمين الموافقة اللازمة من بلداننا الأعضاء لتجديد موارد الصندوق".

دعوة لاستكمال إصلاح الحوكمة

دعا أعضاء اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في البيان الصادر عن اجتماعهم إلى استكمال إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والأصوات، والتي تعطي دورا أكبر في صنع القرار للاقتصادات الأسرع نموا في آسيا وأنحاء العالم. وأفاد البيان

بأنه "تم استيفاء معظم الشروط اللازمة لدخول الإصلاحات حيز التنفيذ. ونؤكد الحاجة الماسة لدخول هذه الإصلاحات المهمة حيز التنفيذ وندعو الأعضاء الذين لم يستكملوا الخطوات الأساسية بعد أن يقوموا بذلك".